PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Sharia**
DATE:	**5-January-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**5 Years after the Disaster and 10 Fatalities: The Central Auditing Organization Exposes the Government's Grave Mistakes During the Avian Flu Crisis**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Staff Report**

بعد 5 سنوات من الكارثة ووفاة 10 حالات

«المركزى للمحاسبات» يكشف خطايا الحكومة فى أزمة إنفلونزا الطيور

■ 210 مليون جنيه انخفاض فى مخصصات مواجهة انتشار الفيروس ■ 9ملايين جنيه قيمة مكافآت الأطباء ..و6 ملايين مكافآت وحوافز

■ رئيس الإدارة المركزية للطب الوقائى ألغى مناقصة شراء الأمصال

بعد مُضىّ سنوات من انتشار كارثة وباء انفلونزا الطيور، وانهيار صناعة الدواجن فى مصر نتيجة الفشل الذريع فى التعامل مع الأزمة، ووفاه ١٠ حالات والاقتراب للحلول الوافية، وعدم الاستفادة من تجارب الآخرين، تنفرد بنشر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات حول تحور الفيروس وظهوره منذ فبراير ٢٠٠٦

التقرير بدأ بتحميل الدولة ومربى الطيور(قطاع خاص وتربية منزلية)، مسئولية توطن مرض انفلونزا الطيور، نتيجة تراخى الأولى فى انشاء مجازر الدواجن التى تستوعب الإنتاج الفعلى للمزارع بالإضافة إلى مسئوليتها عن غياب ثقافة التوعية والإرشاد لمربى الطيورالمنزلية.

أما القطاع الخاص، فقد دفع ثمن عدم الابلاغ عن اصابة الطيور بالمرض، فضلاً عن عدم تطبيق نحو ٢٥,٩ ألف مزرعة لشروط الأمن الصناعى، الثمن غاليا.

لكن رغم تلك البداية الهادئة نسبياً إلا أن مراقبو الأداء فى الجهاز المركزى للمحاسبات أدانوا تعامل الحكومة مع الأزمة، واتهموها بالتقصير الفج فى مواجهة انتشار الفيروس، وذلك رغم وجود اعتمادات مالية كبيرة سواء عبر الموازنة العامة للدولة، أو المنح الأجنبية، بهدف المساعدة فى وقف توغل الفيروس.

وهى الأموال التى ذهبت هباءً عبر سُبل إنفاق تبارى المسئولون فى عرضها دون أى استفادة حقيقية.

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أظهر ، تكليف عدداً من الوزارات والجهات تمثل شرفة عمليات مهمتها اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشار المرض وبائها، حتى يتم تجنب ظهور أنماط جديدة من الفيروس. هذه الجهات هى (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ويتبعها الهيئة العامة للخدمات البيطرية والمعمل القومى للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى، وقطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة – وزارة الصحة – الصندوق الاجتماعى للتنمية – الإتحاد العام لمنتجى الدواجن).

وبناءً على ذلك فقد خصصت الدولة اعتمادات مالية بلغت نحو ٢٣٤,١ مليون جنيه. خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٦ – وقت ظهور المرض – وحتى يونيو ٢٠١٠. وتمثلت تلك الاعتمادات فى حوالى ٢٣٤,٤ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة للدولة، وحوالى ١٣٢,٩ مليون جنيه اعتمادات لتمويل الخطة الاستثمارية و ٦٦,٨ مليون جنيه اعتمادات مخصصة لحساب مواجهة الأمراض الوبائية للدواجن وتطوير صناعتها، بالإضافة إلى ٧,١ مليون دولار منحة من البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

وقد بلغ المستخدم من تلك الاعتمادات حوالى ٧٢٢,٩ مليون جنيه، بنسبة بلغت ٧٧,٥٪ من الاعتمادات المخصصة، وحوالى ٣,٤ مليون دولار من إجمالى منحة البنك الدولى.

كما أوضح التقرير، تراخى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وكذا الجهات التابعة لها، فى تنفيذ استراتيجية مكافحة الفيروس، وتقصيرها وعدم الاستفادة من مخصصات المنح التى تم اتاحتها للهيئة العامة للخدمات البيطرية، والبالغة حوالى ٢١,٥٩٣ مليون جنيه وحوالى ٥ مليون دولار خلال عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠.

حيث مثلت المبالغ المنصرفة حوالى ١٦,٧ مليون جنيه، وحوالى ١,٨ مليون دولار بنسبة ٧٧,٦٪، و ٢٦,٢٪ لكل منهما على التوالى، وذلك من مخصصات المنح، مما انعكس على بقاء حوالى ٤,٨ مليون جنيه. و نحو ١,٢ مليون دولار برصيد ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ دون استغلالها فى أعمال مكافحة المرض الذى يعد خطراً على مستقبل الثروة الداجنة.

وفى السياق ذاته كشف التقرير عن قيام رئيس الإدارة المركزية للطب الوقائى، التابعة للهيئة العامة للخدمات البيطرية، بإلغاء المناقصة العالمية العامة لشراء أمصال الوقاية من مرض انفلونزا الطيور، وذلك فى ١٢ مايو ٢٠٠٩، وبعد الحصول على موافقة البنك الدولى للإنشاء والتعمير وتخصيص مبلغ قيمته ٢ مليون دولار.

المثير أن القرار السابق حمل الدولة أعباء شراء حوالى ٢٧,٩ مليون جرعة بمبلغ ٥,٣ مليون جنيه، تكبدتها الخزانة العامة للدولة، فى حين كان متاحاً توفيرها عبر منحة البنك الدولى. وهو الأمر الذى تكرر فى قرار إلغاء المناقصة العامة المخصصة لشراء مستلزمات معملية بمبلغ قيمته حوالى ٥٠٠ ألف دولار من خلال اللجنة المشكلة من الهيئة العامة للخدمات البيطرية خلال عام ٢٠٠٩.

وأظهر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، تراخى المسئولين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية فى استغلال الاعتمادات التى طالبت بها لتوفير مستلزمات مكافحة مرض انفلونزا الطيور، والبالغ قيمتها حوالى ٤٠ مليون جنيه، تمويل من الخزانة العامة للدولة خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، والتى تم تخفيضها بحوالى ٤,٩ مليون جنيه خصماً من الوفورات المحققة بند وسائل نقل مثلت ١٢,٣ ٪ من إجمالى الربط ليصل الربط المعدل إلى حوالى ٣٥ مليون جنيه استُخدم منها ١٤ مليون جنيه.

وشدد التقرير طبقاً لتقييم ورصد ما تم خلال تلك الفترة على عدم اعتماد الهيئة على أى أسس علمية أو دراسة للمبالغ التى يتم اتاحتها من خلال المنح أو تمويل الخزانة العامة، مما يعد تعطيل وسوء إدارة للمال العام، نتيجة التقصير فى وضع خطط وبرامج على أساس الإحتياجات الفعلية لتنفيذ اجراءات المكافحة. وفيما يتعلق بالاعتمادات المتاحة من تمويل الخزانة العامة للدولة والمستخدم منها، فقد تبين انخفاضها إلى حوالى ٣٧,٣ مليون جنيه، تتمثل فى ٢٣,٢ مليون جنيه تمويل استخدامات جارية، وحوالى ١٤ مليون جنيه تمويل استخدامات استثمارية خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وينقص بلغ ٢٠,٩ مليون جنيه بنسبة ٣٦ ٪ عن اجمالى الاعتمادات المخصصة البالغة ٥٨,٣ مليون جنيه.

كما برز أيضاً انخفاض المبالغ المستخدمة فى تمويل الاستخدامات الاستثمارية إلى حوالى ١٤ مليون جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠، بانخفاض قيمته حوالى ٢٠,٩ مليون جنيه بنسبة ٥٩,٨ مليون جنيه عن الاعتمادات المتاحة خلال نفس العام والبالغة نحو ٣٥ مليون جنيه.

ورغم اعتراف الجميع بضرورة البحث العلمى فى كافة المجالات، واعتماد الدول المتقدمة عليه كأهم طرق الوصول للعالمية وتحقيق الإنجازات غير المسبوقة. إلى أن الوضع فى مصر وعدداً من دول العالم الثالث، قد يكون مختلفاً، حيث كثيراً ما تتعلل بعدم وجود امكانيات مادية والاحتياج لجهود مُضنية لا تتوافر لدينا.

هنا أظهر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، عكس ما سبق، حيث اكد على عدم استغلال معظم مبالغ الارتباطات المخصصة لبند أبحاث ودراسات، والتى بلغ المستخدم منها حوالى ٥,١ مليون جنيه، خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، بنقص بلغ ٨,٨ مليون جنيه، بنسبة ٦٣,٢٪ عن الاعتمادات البالغ قيمتها نحو ١٤ مليون جنيه.

لكن المفاجأة أيضاً أن المبالغ المُنصرفة تضمنت أوجه انفاق لا تخص انفلونزا الطيور، فعلى سبيل المثال، تم صرف ٢٥٠ ألف جنيه دفعة مقدمة تمثل ٨٤,٩٪ من القيمة التعاقدية لمشروع تطوير الخدمات المقدمة بحديقة حيوان الجيزة.

وصرف مبلغ ٧٠ ألف جنيه دفعة مقدمة تمثل ٢٥,٥ ٪ من القيمة التعاقدية لمشروع المتابعة الدورية لإدارة الدعم الفنى للموقع الرئيسى للهيئة المبرم بين الهيئة العامة للخدمات البيطرية والمعمل المركزى للنظم الزراعية. كما شدد تقرير الجهاز،

على عدم احكام الرقابة على المنح النقدية التى ترد للهيئة العامة للخدمات البيطرية، حيث تبين صرف ٩ مليون جنيه على تدريب الأطباء والندوات الاسترشادية وحوالى ٥,٨ مليون جنيه حوافز ومكافآت ومرتبات تمثل نسبة ٨٨,٦٪ من اجمالى المبالغ التى تم صرفها بحوالى ١٦,٧ مليون جنيه.

ونتيجة للخسائر الفادحة التى تعرض لها القطاع الخاص وأصحاب المزارع المضارين من انتشار الفيروس، فقد تم إنشاء حساب لمواجهة الأمراض الوبائية وتعويض المضارين، وقد تبين تباطؤ مجلس إدارة الحساب فى صرف تعويضات لأصحاب المزارع التى تم اعدام طيورها، حيث بلغت قيمة التعويضات التى تم صرفها حوالى ٧١٠ ألف جنيه بنسبة بلغت ١,١٪ من اجمالى الموارد المخصصة للحساب والبالغة حوالى ٦٦,٧ مليون جنيه.

كما أوضح التقرير انخفاض عدد المزارع التى تقدم أصحابها بطلبات لصرف التعويضات إلى نحو ٧ مزارع بعدد ٥ مديريات هى (الدقهلية – المنوفية – المنيا – الإسماعيلية – حلوان)، وذلك نتيجة خوف المزارعين من الإبلاغ عن إصابة الطيور بالمرض، فيتم اعدامها دون الحصول على التعويض.

وعلى الرغم من استيراد أنواع متعددة من اللقاح المقاوم للفيروس إلا أنها فشلت جميعاً فى السيطرة عليه، وذلك بسبب ضعف كفاءتها واختلاف جينات الفيروس فى مصر عن نظيره بالخارج.

وفى تلك النُقطة لم يُغفل التقرير، قبول الهيئة العامة للخدمات البيطرية عدد ١,٩ مليون جرعة لقاح H5N2 من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية. واضافتها للمخازن دون أن يتم معايرتها، وذلك بناءً على موافقة وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، على الرغم من أن تلك الشحنة متبقى على انتهاء مدة صلاحيتها حوالى شهر واحد فقط.

كما أوضح التقرير تراخى الهيئة العامة للخدمات البيطرية فى اتاحة اللقاحات اللازمة لتنفيذ الخطة المعدلة للتحصينات، وانخفاض عدد الجرعات بعدد كبير من مديريات الطب البيطرى، بل وخلو مخازن الطب البيطرى فى محافظات (الدقهلية – الأقصر – أسوان) من أى جرعات من اللقاحات فى ٣٠ يونيو ٢٠١٠.

وعلى صعيد الإعدامات التى تمت، فقد أظهر تقرير الجهاز، الزيادة المستمرة فى أعداد الطيور التى تم اعدامها للاصابة بالمرض إلى حوالى ١,٧ مليون طائر، قدرت خسائرها بحوالى ٤٥,٤ مليون جنيه، خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بزيادة بلغت حوالى ٢٧٩ ألف طائر بنسبة ٢٧,٨٪. بلغت قيمتها حوالى ١٣ مليون جنيه بنسبة ٤٠,٥٪ عن مثيلتها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ البالغة حوالى ١,٣ مليون طائر بخسائر بلغت ٢٢,٣ مليون جنيه. كما تبين اعدام نحو ١٢٠ ألف طائر مصاب فى ٧ مديريات للطب البيطرى أبرزها الغربية، والتى تحتل مرتبة متقدمة، كونها أحد أهم المحافظات التى تعتمد على الدواجن كصناعة كبيرة تستوعب آلاف العمالة.